

حكايكا

الحكومة تناقش الواقع الزراعي مع اتحاد غرف الزراعة

الوطن

ناقش رئيس مجلس الوزراء المهندس عماد خميس خلال لقائه مع اتحاد غرف الزراعة السورية ونقابة الأطباء البيطريين الواقع الحالي للقطاع الزراعي بشقيه «النباتي والحيواني» بشفاقيه، وللارتقاء بألية العمل وتحسينها وتجاوز التحديات التي أفرزتها الأزمة على هذا القطاع، والتوجه الحكومي لدعم القطاع الزراعي وتأمين مستلزمات الإنتاج الزراعي لتلبية متطلبات المواطنين المعيشية وزيادة الإنتاج المحلي في الأسواق. وقيم الحضور واقع معاملات الصناعات الزراعية وإنتاج الأدوية البيطرية وإمكانية زيادة إنتاجها، والإسراع في إنجاز معمل الأدوية البيطرية، وإعادة تشغيل شركة فيحاء الشام التي تعد من أهم المنشآت الزراعية على مستوى الوطن العربي، وأليات تشجيع الزراعات العلفية والأهتمام بالصحة الغذائية وتأمين اللقاحات والسيروومات الخاصة بالثروة الحيوانية ومعالجة صغر الحيازات الزراعية في بعض المحافظات. وضمن الحضور تفعيل مؤسسة المياقر حالياً وقيامها باستيراد الكاكي وتوزيعها على الفلاحين. تأتي لقاءات العمل بين الحكومة والمنظمات والنقابات المختلفة لتشكيل رؤية مبنية على التكامل والتشاور والتشاركية في رسم السياسات وتجاوز التحديات التي أفرزتها الأزمة على مختلف القطاعات. حضر الاجتماع عضو القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي رئيس مكتب الفلاحين القطري عبد الناصر شفيق ووزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد القادري ورئيس اتحاد الغرف الزراعية السورية محمد كشتو ونقيب الأطباء البيطريين الدكتور سمير إسماعيل.

فادي بك الشريف

بين مدير الهيئة العامة لمشفى الأطفال الدكتور مازن حداد في تصريح خاص للوطن أنه يقدر عدد العمليات التي تجريها المشفى يوميا بـ ٣٠ عملية لمختلف الأمراض العصبية والعضلية والصدريّة.. الخ، حيث تشمل العمران من سن العام إلى ١٤ عاماً. مشيراً إلى أن عدد العمليات التي تم إجراؤها خلال النصف الأول من العام الجاري تجاوز الـ ٤ آلاف عملية، وهناك اهتمام حكومي بعمل المشفى الجامعية ضمن إطار متابعة وزارة التعليم العالي وتوفير كل المستلزمات والمواد والتجهيزات والأدوية بما فيها الإسعافية وتلافي نقص الأدوية وهو محض اهتمام الجهات المعنية. ولفت حداد إلى أن حاجة المشفى من المرخصين والمرضات يقدر بـ ٨٠٠٠ ممرض، ويوجد حالياً ٤١٠ ممرضين وممرضات، كما أنه في ٧٥ طبيباً، وأن حاجة المشفى تتجاوز الـ ١٠٠٠ طبيب وطبيبة



حداد لـ «الوطن»: توسعة المشفى وتأمين أماكن لأهالي المرضى المقبولين

نحتاج ٨٠٠ ممرض لا يتوفر إلا نصفهم

٥٠٠ - ٦٠٠ مريض يومياً، حسب مدير المشفى، ناهيك عن ارتفاع أسعار الحواضن في عدد من المشافي الخاصة والتي تصل تكلفة اليوم الواحد إلى نحو ٥٠ ألف ليرة سورية مع المضافة، حيث إن الأسعار ارتفعت ٥ أضعاف عن السابق، مبيّناً أن لدى مشفى الأطفال ٤٣٧ سريراً، و٦٣ حاضنة. وأشار مدير عام المشفى إلى الانتهاء من الدراسات الإنشائية لتوسعة المشفى وتأمين بيت الضباقة وأماكن انتظار لآلة أهالي الأطفال المرضى المقبولين في المشفى، وحالياً المشفى يصد تأمين التمويل اللازم، علماً أن تكلفة الهيكل الخارجي تصل إلى نصف مليار ليرة سورية، من دون حساب المواد والتجهيزات والأدوية. وأشار إلى أن خطة المشفى الاستشارية لعام ٢٠١٦ تقدر بـ ٧٠٠ مليون ليرة سورية، تتضمن استكمال تنفيذ المشاريع وتنفيذ مشاريع جديدة، إضافة إلى مشروع الطاقة الشمسية في المشفى بقيمة ٣٠ مليون ليرة سورية للتخفيف من استهلاك الكهرباء والمازوت.

وتأتي أهمية عمل المشفى بتقديم الخدمات مجاناً على مدار الساعة، الأمر الذي يزيد عدد المراجعين والمرضى إلى مشفى الأطفال بمعدل

المستلزمات الطبية والمخبرية وأسعار الحواضن والأسرة خارج مشفى الأطفال إلا أن الخدمات وبدعم حكومي تقدم مجاناً للمواطنين.

مختصين، مشيراً إلى الاعتماد على طلاب الدراسات العليا والذي يقدر عددهم بـ ٢١٠ طالب، مشيراً إلى أنه رغم ارتفاع أسعار الأدوية

ماذا عن مشروع إحداث وحدة غاز في مصيف؟

حمادة - محمد أحمد خبازي

منذ العام ٢٠١٤، اتخذ قرار بإحداث وحدة لتعبئة الغاز ومحطة محروقات تابعة لفرع محروقات حماة في مدينة مصيف، لتوفير المشتقات النفطية لأهالي مصيف والوافدين إليها من دون أي متغصنات أو مشكلات كما يحدث حالياً على سبيل المثال والحصر!! ومنذ ذلك التاريخ ولا جديد في شأن هذا المشروع المهم على الرغم من وصول وحدة تعبئة الغاز إلى اللاذقية، التي علمت «الوطن» أنها تستخدم فيها حالياً ريثما تتوافر البنية التحتية لها في مصيف!!

ويتخوف المواطنون من تبديد المشروع كسابقه، أو أن يظل حبراً على ورق، ولا يرى النور مطلقاً، وتتمنا علينا صحافة إنارة الموضوع مرة أخرى، كي يذوب جليده ويعرف المواطنون حقيقة ما وصل إليه التنفيذ فيه. محمد الشيخ على رئيس مجلس مدينة مصيف يقول: تم تقديم قطعة الأرض اللازمة، بجانب كراجات الانطلاق، وتم تهيئتها وتسويتها، وإزالة جميع الرمياد فيها.. والأرض مجهزة بجميع الأمور الخدمية هاتف- كهرباء- مياه- ولا يوجد أي عائق بالنسبة لنا ومنذ أن طلبت الأرض منا كانت الأمور جاهزة خلال أسبوع..

وأضاف: نعود من جديد لتؤكد أهمية تنفيذ المشروع وإحداث وحدة تعبئة غاز كونها تعد حاجة ضرورية وماسة لأهالي المنطقة لما ستقدمه من خدمات تخفف من أزمة الغاز أو عدم توافره في بعض الأحيان، وارتفاع سعر الأسطوانة.. بالجمل سيخفف الاحتكار ويحافظ على استقرار المادة في أيدي المواطنين في المنطقة، ويهيئ التحكم النقائيل والموزعين، كما يريح هؤلاء من عناء السفر. المهندس عبد الوهاب وحية مدير فرع محروقات حمادة قال: المشكل في عدم انتهاء الأعمال المدنية، فمدة العقد تبدأ من ١٠/٤ وتستمر لغاية ١٠/١٠ أي إنها لما تزل ضمن المدة المسوم بها.. وبعد انتهاء المدة المحددة بحوالي شهر سيتم تركيب الوحدة التي تستخدم في اللاذقية حالياً ريثما تنتهي الأعمال المدنية، علماً أن كلفة المشروع نحو ٤٠ مليون ليرة سورية..

أما عن إحداث كازية للمحروقات فقال: حتى الآن لم نجد قطعة أرض مطابقة للمواصفات، وفي أي وقت يتم تخصيص أرض من مجلس المدينة في مصيف، نتحقق من مواصفاتها وإن كانت مطابقة للشروط كون المشروع في غاية الأهمية وهو مكسب لأهالي المنطقة.

حسومات لأبناء الشهداء والجرحى في معرض الأمويين وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك: لدينا مخازين كافية لمعظم المواد

عبد الهادي شباط

كشف وزير التجارة الداخلية وحماية المستهلك عبدالله الغربي في تصريح خاص للوطن أن لدى مؤسسات التدخل الإيجابي مخازين جيدة وكافية من معظم المواد والسلع الأساسية وأنها قادرة على التدخل وتحقيق التوازنات السوقية لجهة العرض والطلب ومنها ما يتم العمل عليه حالياً في طرح كميات واسعة من الاحتياجات المدرسية وتوفير كل ما يحتاجه الطلبة مع بداية العام الدراسي القادم.

جاء ذلك على هامش افتتاح الوزير أمس لمعرض القرطاسية واللوازم المدرسية الذي تقيمه المؤسسة العامة الاستهلاكية في مجمع الأمويين الاستهلاكي بمناسبة العام الدراسي الجديد، حيث أوضح الوزير أن ما يميز المعرض في هذا العام أنه سيكون في مختلف صالات ومناقص بيع المؤسسة العامة الاستهلاكية بمحافظة اللاذقية بالإضافة لتسيير سيارات جواله إلى مختلف المناطق والأحياء التي ليس فيها منافذ بيع وكلها بنفس المواصفات والنوعية والسعر بهدف تيسير وتسهيل حركة الأهالي والتخفيف من الأعباء عنهم، وأن أسعار المعروضات في صالات ومناقص بيع



مؤسسات التدخل الإيجابي أقل من أسعار السوق من ٤٠ إلى ٦٠ بالمئة، وأنه توجد حسومات خاصة لأبناء الشهداء والجرحى وللجمعيات والمؤسسات الأهلية. كما بين أن الوزارة تعمل حالياً على تعزيز دور مؤسسات التدخل الإيجابي عبر التوسع بصالاتها ومناقص بيعها أيضاً من خلال إعادة هيكلة هذه المؤسسات وتطوير آلية

عملها والقوانين الناظمة لها لتبقي ذراع الدولة القوي في الأسواق والتي تضمن منع الاحتكار والتلاعب بالأسعار. ومن جانبه أكد مدير عام الاستهلاكية عمار محمد أن معرض القرطاسية واللوازم المدرسية سيقام في جميع صالات ومناقص بيع المؤسسة الاستهلاكية بالمحافظات، مبيّناً أنه سيتم اليوم افتتاح

العودة إلى تدمير عقود مع مستثمرين لاستخراج الملح من تدمر

حمص - نبال إبراهيم

قال مدير فرع حمص للمؤسسة العامة للجيولوجيا والثروة المعدنية الجيولوجي خالد الحمد في تصريح لـ «الوطن»: إنه وبعد تطهير مدينتي تدمر والقريتين من رجس الإرهاب بدأ فرع المؤسسة العودة للعمل لاستكمال المشاريع التي توقفت خلال الفترة الماضية كما تم التوجه لإدخال القطاع الخاص بالاستثمار، مبيّناً أن فرع المؤسسة يتبع له العديد من القالع من أهمها مقالع الحسويات بحسبها التي تقوم بمنح التراخيص عن طريق المحافظة إلا أن هذه القالع تعمل بشكل متقطع بسبب قلة الطلب على المادة في ظل الظروف الراهنة.

وأوضح الحمد أنه تم توقيع عقد مع مستثمرين لاستخراج ٥٠ ألف طن من مادة الملح من ملاحه تدمر لتزويد السوق المحلية بالمادة وتم تنفيذ ٥٠٠٠ طن منها، مشيراً إلى أن العمل حالياً متوقف فيها بسبب وقوعها ضمن مناطق ساخنة.

وذكر مدير الفرع أنه يجري العمل حالياً على إعادة تشغيل مقالع الحجر الكلسي (الرخام) في منطقة أبو الفوارس بمدينة تدمر بعد عودة الأمان إليها حيث استكمل المشاريع المتوقفة ومنها تنفيذ عقد ٢٥ ألف طن من الحجر الكلسي، مشيراً إلى أنه تم إعادة تشغيل مرملة القريتين بتاريخ منذ نحو الشهرين تقريباً وبأشرت المرملة باستكمال ما تبقى من عقود توقفت خلال الفترة الماضية، كاشفاً أن هذه المرملة كانت تحقق دخلاً جيداً يقدر بحوالي مليار ليرة سورية سنوياً كما تؤمن مادة الرمل للسوق المحلية وهناك خطوات جدية لإعادة العمل فيها إلى سابق عهدها.

قصة الباخرة (أورال) تكشف الخلل في تصدير منتجاتنا إلى روسيا

قرية الصادرات لم ترد.. مدير المرفأ: فعلنا ما علينا

على اتحاد المصدرين أن يكون أكثر حرصاً عند تعامله مع الشاحنين



شركة المرفأ قامت بكل ما هو مطلوب منها وبسرعة إلا أن المشكلة بين المصدرين أو الموردين والنقل ومثل هذه الأمور تحصل عند وقوع خلافات بينهم وتؤدي إلى التأخير في التفريغ أو الشحن. وأشار إلى أن الشركة تعد مقترحات للحكومة حول المطلوب لتشجيع الصادرات حيث سيتم تأكيد ضرورة عدم تصدير أي منتج سوري يخالف المواصفات أو الشروط المطلوبة في البلد الذي سيتم التصدير له وضرورة تقاعل وتجاوب الجهات المعنية بالتصدير مع أي قضية أو طارئ يحصل وبالسرعة الكلية

اتحاد المصدرين مستقبلاً بأن يكون أكثر حرصاً عند تعامله مع شاحنين تتوفر فيهم مصداقية التعامل وإراكم لمخاطر تفريغ وشحن البواخر.. ومن الوزير أن تكون إجراءاته رادعة مستقبلاً مثل هذه التصرفات مع ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لتفادي تكرار حالات مشابهة في المستقبل القريب من شأنها أن تؤثر سلباً في عملية تصدير البضائع السورية إلى روسيا وفي سعة قطاع النقل البحري السوري.

إدارة مرفأ اللاذقية

حاولنا الاتصال أكثر من مرة بقرية الصادرات الروسية السورية لمعرفة وجهة نظر القاشين عليها ولم نوفق... اتصلنا بالمدير العام لمرفأ اللاذقية أحمد سلمان وسألناه عن القضية والبضاعة التي ما زالت في المرفأ بانتظار إتلافها فأوضح أن

بالتعاون والموافقة الفورية من المدير العام لشركة مرفأ اللاذقية وتوجيهاته بتقديم التسهيلات كافة. وتختتم المذكرة المرفوعة لوزير النقل برقم ١٦/٣٦٥ تاريخ ٢٠١٦/٨/٧ بالقول إن تشجيع الصادرات السورية مسؤوليتنا جميعاً وزارة - غرفة ملاحه - مرفأ - جمارك - وكلاء بحريين والخوف الكبير أن يؤثر ما حدث في عزوف أصحاب السفن الخاصة بنقل هذه المواد من القدوم إلى مرفأنا أو وضع شروط تؤدي إلى زيادة التكلفة ما يعوق منافسة الآخرين.. والبضاعة لغاية تاريخه ما زالت في الحرم المرفئي -لم يقدم أصحابها لاستلامها- والوكيل البحري قام بعمل ليس من اختصاصه، حرصاً على سعة قطاع النقل البحري وتشغيل المرفأ كان دافعه للإسراع بتسفير الباخرة والحد من الأضرار في حال بقائها مدة أطول... وتمت المذكرة من

والتي أدت إلى مكوث الباخرة في مرفأ اللاذقية لمدة ٢٣ يوماً على حين إنه في الحالات العادية لا تفرغ في يوم واحد فقط.. أعدت غرفة الملاحه البحرية السورية مذكرة لوزير النقل تضمنت الإجراءات التي قام بها وكيل الباخرة جمركيًا ومرفئياً لتفريغ البضاعة نقادياً للأضرار دون جدوى.

إجراءات جمركية

بعد الماطلة المستمرة من أصحاب البضاعة ومخلصهم الجمركي للرحلة السابقة وامتناعهم عن إجراء المعاملة الأضوية لتفريغ البضاعة لظل هذه الحالة ومنعاً لمزيد من الضرر للباخرة وأصحابها وحفاظاً على سعة مرفأنا وقطاعنا البحري فقد تم القيام بالإجراءات التالية بغية تفريغ البضاعة وتسفير الباخرة.

تقديم كتاب إلى أمانة جمارك اللاذقية للموافقة على تفريغ البضاعة شارحين فيه بشكل مفصل الحالة، حيث تم تحويله إلى الكشف الزراعي لفحص البضاعة وكانت ٧٠٪ بضاعة تالفة وتمت الموافقة على تفريغ البضاعة. تقدم الوكيل بكتاب ثان إلى أمانة جمارك اللاذقية للموافقة على نقل البضاعة في براد عائد للباخرة إلى براد آخر لإيداعه في الحرم الجمركي لحين الانتهاء من المعاملة الجمركية لأصحاب البضاعة مع استعداده لدفع الرسوم الواجبة كافة بعد أن قام بدفع تأمين بقيمة ٥٧٠٠٠ ليرة سورية بموجب شيك أصولي رقم ٠٦٤٩٦ إلى أمين جمارك اللاذقية، الذي كان متعاوناً وسريعاً في الموافقة على تفريغ البضاعة.

إجراءات مرفئية

تقدم الوكيل بكتاب إلى مدير استعمار مرفأ اللاذقية لنقل البضاعة المرفوضة من براد الباخرة إلى براد آخر وإيداعه في الحرم المرفئي وعلى مسؤوليته وهنا لا بد من التنويه

طرطوس - الوطن

القضية التي نحن بصدد الحديث عنها اليوم تعكس خللاً كبيراً في آليات عملنا المرفئية وغير المرفئية وتؤكد أن كل ما يقال عن وجود تسهيلات لتسريع العمل وعدم تعقيد إجراءاته ليست أكثر من حبر على ورق في الكثير منه.. كما تؤكد أن بعض الجهات المسؤولة عن التصدير ساهمت مساهمة كبيرة في عدم إقامة علاقات تجارية بيننا وبين روسيا الصديقة.. وعدم زيادة عمليات التصدير من إنتاجنا الزراعي الفائض من خلال تصدير مواد غير مطابقة للشروط الفنية.. كما ساهمت في امتناع الكثير من شركات النقل البحري من النقل إلى مرفأنا بسبب التأخير الفائق والفاضح في تفريغ السفينة موضوع القضية وسفن مماثلة أخرى!

القضية بدأت فصولها تتكشف مع وصول الباخرة أورال إلى مرفأ اللاذقية بتاريخ ٢٠١٦/٧/١١ عائدة من روسيا وعلى متنها ١٠ سيارات شاحنة سورية مبردة فارغة وكسبة ٢٠ طناً من مادة البنبورة الطازجة المرفوضة في ميناء التفريغ في روسيا من رحلة سابقة موضوعة ضمن براد عائد للباخرة مشحونة باسم القرية الروسية.. ورغم محاولات الاتصال المتكررة لوكيل الباخرة (شركة عبر المتوسط للملاحه) مع الوطن للتفدي للقرية الروسية السورية لم يتم إيداع الباخرة لحوض المرفأ من أجل تفريغ حمولتها حتى ٢٠ تموز وبقيت من دون تفريغ بسبب عدم استجابة المدير التنفيذي للقرية بحجة وجود خلافات بينه وبين مستأجر الباخرة للرحلة السابقة.. ما دفع الوكالة وغرفة الملاحه البحرية السورية لمخاطبة وزير النقل في ٢٨ تموز طالبين المعالجة حتى لا يؤثر ذلك بشكل سلبي في تصدير البضائع السورية إلى روسيا وحفاظاً على سعة قطاع النقل البحري السوري. أمام ما حصل وبسبب الأضرار التي لحقت بالنقل البحري